الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.48
4 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

مشروع قرار مقدم من السيد عادل عبد اللطيف (مصر)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.4

التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراريها ١٦٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والمعنون "التكامل المالي العالمي وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز" و ٩١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ والمعنون "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة"، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تشدد على أن التدفقات المالية العالمية، في سياق التكامل المالي العالمي، تنطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وأنه ينبغي لها أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تعرب عن قلقها لكون عدد من البلدان النامية قد أصبح، في أثناء تحرير نظمه الاقتصادية والمالية الخارجية، أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق المالية الدولية، وإذ تشدد على أهمية أن يكون هناك على المستوى الوطني في البلدان المعنية مناخ موات من التدفقات المالية الخاصة وسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وأداء مناسب للأسواق،

وإذ تلاحظ أن عولمة الأسواق المالية يمكن أن تولد أخطارا جديدة من عدم الاستقرار، تشمل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهي أخطار يمكن أن تزيد من تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وأن تؤثر تأثيرا سلبيا على النظام المالي الدولي، مما يتطلب من جميع البلدان اتباع سياسات سليمة اقتصاديا والاعتراف بما يتخلف عن سياساتها الداخلية من أثر اقتصادي خارجي،

وإذ تدرك أنه ينبغي لجميع البلدان أن تواصل جهودها لتعزيز [النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،] وأن البلدان الصناعية الكبرى، ذات التأثير الكبير على النمو الاقتصادي العالمي وعلى البيئة الاقتصادية الدولية، تتحمل مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بالتعاون مع البلدان النامية من أجل تعزيز جهود البلدان النامية للتصدي لمشاكلها الرئيسية في مجالات المالية والتجارة والمديونية الخارجية، والتخفيف منها،

وإذ تسلم بما لزيادة حرية الحركة لرؤوس الأموال من فوائد محتملة بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولكنها إذ تلاحظ، في الوقت نفسه، أن عملية تحرير حسابات رأس المال يمكن أن تفرض ضغوطا إضافية على الاقتصادات التي تناضل أصلا للتكيف مع العولمة، مما يتطلب، في جملة أمور في هذا الصدد، إدارة فعالة من جانب هذه الاقتصادات،

وإذ ترحب بالمبادرات التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما صندوق النقد الدولي، لمعالجة مسألة تقلب تدفقات رأس المال للمساهمة في التخفيف من آثارها السلبية المحتملة على جميع البلدان، وخصوصا البلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التكامل المالي العالمي: استكمال[(١)]؛

٢ - تؤكد من جديد ضرورة مشاركة البلدان النامية على نطاق أوسع وبفعالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية؛

٣ - تؤكد أن اتباع كل بلد سياسات داخلية سليمة في مجال الاقتصاد الكلي لتعزيز استقرار هذا الاقتصاد وثبات النمو يعتبر عنصرا أساسيا لتحديد تدفقات رأس المال الخاص، وأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، حسب الاقتضاء، ووجود بيئة اقتصادية دولية مواتية يؤديان دورا هاما في تعزيز فعالية هذه السياسات؛

٤ - تسلم بأن عددا من البلدان النامية استطاع الاستفادة من عولمة التمويل، وتشير إلى أن هناك حاجة إلى التوسع في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وإتاحة فرصة الوصول إلى تلك التدفقات على

---

(١) A/52/406.

نطـــاق واسـع للبلـــدان النامية، وحاجة أيضا إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما الموجودة في أفريقيا، في جهودها من أجل إيجاد البيئة المناسبة المواتية لاجتذاب هذه التدفقات؛

٥ - تلاحظ أن عددا من البلدان النامية، ومنها معظم البلدان الأقل نموا، وبخاصة في أفريقيا، لم يستفد من عولمة التمويل وما زال في حاجة شديدة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٦ - تسلم بضرورة استكشاف السبل الكفيلة بتوسيع نطاق التعاون المعزز المناسب وكذلك، حسب الاقتضاء، تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين البلدان المهتمة بالأمر والسلطات والمؤسسات المالية، وذلك لدعم ترتيبات التشاور الوقائية فيما بين هذه المؤسسات كوسيلة لإيجاد بيئة مالية دولية مستقرة تفضي إلى النمو الاقتصادي، ولا سيما للبلدان النامية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وكذلك الحالات التي يمكن أن يكون لها أثر بالغ على النظام المالي الدولي؛

٧ - تسلم أيضا بأهمية الشفافية والمساءلة على الصعيد الوطني لإيجاد الثقة في السياسات، وبناء القدرات، وإيجاد ترتيبات تنظيمية ورقابية سليمة تعزيزا للنظام المالي المحلي، وتسلم كذلك بأهمية وجود بيئة اقتصادية دولية مستقرة واستقرار النظام النقدي الدولي؛

٨ - تشدد على الحاجة إلى تعاون دولي معزز من خلال تعاون معزز على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، لمنع حدوث أزمات في العملات في المستقبل تؤثر تأثيرا سلبيا ليس على البلدان النامية فحسب، بل أيضا على النظام النقدي والمالي الدولي؛

٩ - تسلم بجدوى استقرار أسعار الصرف ووجود بيئة مالية مستقرة وبالأثر المحتمل لاضطراب أسواق النقد الأجنبي على جميع البلدان، وتدعو في هذا الصدد صندوق النقد الدولي إلى الاضطلاع بولايته كاملة في الإشراف الفعال المستمر على السياسات الأساسية في مجال الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان الأعضاء فيه، ولا سيما البلدان التي تكون اقتصاداتها مهمة جدا لاستقرار النظام النقدي والمالي الدولي؛

١٠ - تسلم أيضا بأن نظام الإشراف الفعال لصندوق النقد الدولي يتطلب، ضمن عناصر أخرى، أن يوفر جميع أعضاء الصندوق، بانتظام وفي الوقت المحدد، بيانات مالية واقتصادية موثوقا بها، وفي هذا الصدد تدعو الصندوق إلى القيام، في إطار ولايته، باستكشاف سبل جمع هذه البيانات من مصادر أخرى ذات صلة، للمساهمة في فعالية نظام الإشراف التابع له؛

١١ - تحيط علما بالعمل الذي اضطلعت به لجنة بازل للإشراف على المصارف، حيث اشترك بعض البلدان النامية في صياغة المعايير المصرفية، وتسلم بضرورة تعزيز مشاركة البلدان النامية في هذا العمل؛

١٢ - تدعـو صندوق النقد الدولي إلى كفالة اتباع نهج منظم ومرن في ممارسة دوره في تعزيز تحرير حسابات رأس المال، من أجل تمكين البلدان الأعضاء من تكييف عملية تحرير حسابات رأس المال مع ظروف كل منها؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتحليل الاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية، وأن يقدم توصيات في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨ وفي تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ بشأن سبل ووسائل معالجة مشكلة تقلبات هذه التدفقات بما في ذلك التدابير اللازمة لمساعدة الاقتصادات على اكتساب مزيد من المرونة في مواجهة تقلبات العملات، وأن يقدم تقريرا عن أثر هذه التقلبات على النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية؛

١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -